

الأحزاب السياسية ورهان الثقافة السياسية في الجزائر

Political parties and the bet of political culture in Algeria

لغويل سميرة

جامعة الحاج لخضر باتنة 01
مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات
العامة في الجزائر جامعة محمد خيضر
بسكرة / الجزائر
Samira.laghouil@univ-batna.dz

مبارك فريطاس *

مخبر الدراسات الإنسانية والأدبية
جامعة العربي التبسي
تبسة / الجزائر
Mebarek.fritas@univ-tebessa.dz

تاريخ الارسال: 2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/09/08 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

في ضوء الثنائية القائمة بين الأحزاب السياسية وتحديات الثقافة السياسية السائدة، يسعى هذا المقال في البحث عن طبيعة واقع التأثير الذي تمارسه الثقافة السياسية بكل مكوناتها على الأحزاب السياسية في الجزائر، من حيث تتبع مسار هذه الأحزاب وواقعها بين نظام الأحادية والتعددية الحزبية، ورصد معالم أزمة هوية الأحزاب من خلال القيم الثقافية التي تتبناها والتي تتأصل في باراديغم القبيلة كمحرك للأحزاب، ومن خلال رمزيات الخطاب السياسي، وتداعيات واقع العمل الحزبي على وعي المواطن الجزائري، وقد أسفرت النتائج على وجود جملة من التأثيرات السلبية التي تمارسها الثقافة السياسية السائدة على بنية وتركيبية الأحزاب السياسية بخصوص الرؤية والإدراك واتخاذ القرار، ومستوى الخطاب السياسي ورمزيته، والقيم الثقافية التي تتبناها الأحزاب، كما بينت النتائج ضعف هذه الأخيرة اتجاه تأطير المواطن الجزائري وتكوينه سياسيا.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الثقافة السياسية، الخطاب السياسي، الولاء القبلي، الوعي السياسي.

Abstract:

In light of the duality between political parties and the challenges of the prevailing political culture, this article seeks to examine the nature of the reality of the influence exerted by the political culture in all its components on the political parties in Algeria, in terms of following the course of these parties and their reality between The one-party system and multipartyism, and monitoring the crisis of the identity of the parties through the cultural values that they adopt and which are rooted in the tribe's Paradigm as an engine of the parties, through the symbolism of political discourse, and the implications of the reality of the party's work on the awareness of the Algerian citizen. The results have resulted in a number of negative influences exerted by the prevailing political culture on the structure and composition of political parties in terms of vision and decision-making, the level and symbolism of political discourse, and the cultural values espoused by the parties, and the weakness of these parties showed the trend towards framing and political composition of The Algerian citizen.

Key words: Political parties, political culture, political discourse, tribal loyalty, political awareness.

مقدمة:

تعتبر الثقافة السياسية نسقا مهما في عملية بناء الدولة فمن خلالها تتحدد شرعية النظام القائم وعلاقة المواطن بالسلطة، وتتحدد أدوار هذه الأخيرة وممارساتها اتجاه المواطن، كما تتحدد في ضوءها دور وواجبات المواطن وتتشكل هويته وهوية الجماعة التي ينتمي إليها، ومن هنا تبرز أهمية الثقافة السياسية كحلقة وصل بين السلطة الحاكمة والمجتمع. وبهذا المعنى فهي تلعب دورا محوريا في تحديد طبيعة البيئة المحيطة عبر مدخلاتها وعبر توقعات أفرادها لتشكل ثقافة سياسية سائدة. وبما أن الأحزاب السياسية تمثل تشكيلة سياسية منظمة وكيان أيديولوجي وفاعل سياسي أساسي له ماله من الأهمية في المجتمع، فهي تتأثر بما لا يدع مجال للشك بمتغيرات الثقافة السياسية التي تعمل على تأسيس هذه الأحزاب ثقافيا واجتماعيا وسياسيا من حيث تحديد هويتها الثقافية ورمزيتها ومواقفها وتصوراتها وقناعاتها السياسية ويترجم كل ذلك في الواقع على شكل ممارسات سياسية لهذه الأحزاب، التي قد تأخذ شكلا إيجابيا أو سلبيا حسب طبيعة البيئة الثقافية التي يمارس فيها العمل السياسي، ولا يمكننا بأي حال أن ننتظر من هذه الأحزاب أن تقدم لنا أدوارا فعالة في وسط بيئة ثقافية يسودها ثقافة الخوف والتوتر والتعصب للرأي والقبيلية.

وغالبا ما تطرح العلاقة الواقعة بين الأحزاب السياسية وأدوارها وبين الثقافة السياسية ورهاناتها إشكالية كبيرة في العالم العربي عامة والجزائر خاصة، من حيث تأثيرات هذه الأخيرة على بنية الأحزاب وتركيباتها لجملة من الاعتبارات التي تتضمنها منها الاعتبار السوسيوثقافي، والاعتبار السوسيوثقافي و السوسيوسياسي، خلّفت بدورها أزمة بنيوية على مستوى العمل الحزبي في الجزائر، وفهم هذا التأثير الذي تمارسه الثقافة السياسية بكل مكوناتها على الأحزاب السياسية يمكننا من فهم الضعف الذي تعاني منه هذه الأحزاب من حيث قدرتها التأثيرية، وخطابها الأيديولوجي، والبرامج ونشر الوعي.

وبناء على ذلك يمكننا طرح مشكلة البحث على النحو التالي:

كيف تؤثر الثقافة السياسية السائدة على بنية وتركيبية الأحزاب في الجزائر؟ وما هي انعكاساتها على وعي المواطن؟.

ولانجاز هذا البحث والاجابة عن اشكاليته تم تقسيمه إلى أربعة عناصر أساسية على

النحو التالي :

- الأحزاب السياسية في الجزائر بين الأحادية والتعددية الحزبية.
- الأحزاب السياسية ورهان الثقافة السياسية.
- أزمة الهوية السياسية للأحزاب الجزائرية بين الرموز والقيم الثقافية.
- الأحزاب السياسية ومسألة الوعي السياسي للمواطن الجزائري.

أولا/ الأحزاب السياسية في الجزائر بين الأحادية والتعددية الحزبية

1/ الأحادية الحزبية كحل لبناء دولة ما بعد الاستقلال: (1962-1988)

تميزت هذه الفترة ب بروز الفكر السياسي الأحادي كمحاولة لبناء دولة ما بعد الاستقلال السياسي دون تعددية حزبية، وكان ذلك بداية من دستور "10 سبتمبر 1963" الذي نص في مادته "23" على أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر أما المادة "24" فقد نصت على "أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسية الأمة وتوجيه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة" ووفقا لهذين النصين يمنع منع باتا أي محاولة تشكيل أحزاب سياسية أو جمعيات ذات طابع سياسي في تلك الفترة⁽¹⁾.

ومن بين أهم أبرز الأحداث السياسية في هذه الفترة كذلك هو " انقلاب جوان 1965 " الذي تمثل في عملية الانقلاب العسكري بقيادة الرئيس " هواري بومدين " في حق الرئيس "

أحمد بن بلة" وهو ما عرف بـ "التصحيح الثوري"، وقد تمخض عن هذه الأحداث وضع نهاية لإمكانية الاستمرار على نهج التعددية السياسية، وبالتالي فتح المجال لحزب الثورة " حزب جبهة التحرير الوطني" للسيطرة التامة على المشهد السياسي إلى غاية سنة 1988⁽²⁾.

ونظرا لما جاء في دستور "1976" الصادر بموجب الأمر "97/76" المؤرخ في "22 نوفمبر 1976" لم يعد لجبهة التحرير الوطني أي منافس في ميدان الأحزاب بحيث تنص المادة "94" بشكل صريح على ما يلي: "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد"، في حين تنص المادة 95 على أن: "جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد"⁽³⁾، وبذلك كرسّت جبهة التحرير بتوجيه السياسة العامة للبلاد بحيث تكفل هذا الحزب بكل الوظائف التي يتكفل بها الحزب السياسي كوظيفة التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، الاتصال السياسي، التعبئة والتجديد، صنع السياسات وتنفيذها⁽⁴⁾. وقد حددت جبهة التحرير الوطني هدفها بتصريح مفاده: إن هدفها الوحيد هو الاستقلال الوطني بواسطة إيجاد دولة جزائرية ذات سيادة ونظام ديمقراطي اشتراكي أي أن الحكم يكون فيها للشعب في دائرة المبادئ الإسلامية مع احترام جميع الحريات الأساسية دون أي تمييز في الدين أو المعتقد، بحيث تقوم الدولة بانتهاجها نهجا اقتصاديا ثوريا بالإضافة إلى تأميم الأراضي والمصانع⁽⁵⁾.

لكن مع بداية الثمانينيات ظهرت بعض التيارات السياسية التي دعت إلى الانفتاح وإصلاح ما يمكن إصلاحه من أوضاع سياسية واقتصادية وكان أهم مطالبا إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، وقد أعطت الإضرابات التي مست مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني في "19 سبتمبر 1988" إلى جانب الانهيار الكبير في أسعار البترول دعما قويا لهذه المطالب، وانتهى الحال بأحداث "5 أكتوبر 1988" التي كان لها أثر سلبي على اقتصاد الوطن وسياساته⁽⁶⁾، وكل هذه الأحداث مهّدت للانتقال إلى مرحلة أخرى وكانت بدايتها مع ظهور دستور 1989 وهو ما سنحاول توضيحه في الفقرات الآتية.

2/ تعددية حزبية بمنطق الحزب الواحد: (1989- إلى الآن)

بمقتضى المادة 40 من دستور 1989 التي نصت على قانون تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي بدلا من الحزب، ظهر أكثر من 60 حزبا سياسيا، وتقلص هذا العدد ليصبح 28 حزبا في عام 1997، وارتفع في ما بعد ليصل إلى أكثر من 60 حزبا مرة أخرى عام 2015، مما يعني أن تجربة التعددية الحزبية في الجزائر مرت بمراحل متعددة تراوحت بين

التشجيع والفراغ والتراجع، ويمكن تقسيم هذه المراحل حسب التاريخ الزمني إلى أربعة مراحل أساسية وهي :

أ/ المرحلة الأولى (1989-1991):

التي ظهر فيها عدد كبير من الأحزاب السياسية جاءت من أجل التعبير عن رغبتها لتفعيل مسار الديمقراطية باعتبار هذا التحول الديمقراطي التعددي فرصة لها لطرح نفسها كقوى فاعلة سياسيا في الوضع الجديد، فبعض من هذه الأحزاب نشأ لأول مرة مثل: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة المجتمع الإسلامي، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال، وأحزاب أخرى ذات النشاط الخفي والسري والتي وجدت فرصة للظهور بعد أن همّشت واستبعدت في النظام الأحادي كجبهة القوى الاشتراكية، في حين حافظ حزب جبهة التحرير الوطني على وجوده في الساحة السياسية واستمرار نشاطه السياسي في ظل التعددية⁽⁷⁾.

ولتمكين الأحزاب الجديدة من المشاركة السياسية صدر قانون الانتخابات بموجب القانون 13/89 المؤرخ في 7 أوت 1989 والذي تبني طريقة الاقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية، ولكن لم يحز هذا القرار على إعجاب معظم النواب اعتباراً منهم أن جبهة التحرير الوطني هي التي تفوز بالأغلبية كونها تتمتع بالهيكلية والتنظيم على المستوى الوطني، وبالطبع ألغى هذا القانون وتم تعديله وصدر قانون آخر 06/90 المؤرخ في 27 مارس 1990، وبالفعل وبعد التعديل أجريت أول انتخابات تعددية محلية في 12 جوان 1990 وفازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتراجع جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثانية⁽⁸⁾.

لكن سرعان ما هددت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالإضراب السياسي من أجل الضغط على الحكومة لمراجعة القانونين الانتخابيين محل الخلاف سنة 1991، أدى ذلك إلى إعلان حالة الحصار لمدة أربعة أشهر عبر كامل الوطن، والذي دفع بالسلطة إلى إعلان حالة الطوارئ⁽⁹⁾.

ب/ المرحلة الثانية (1992-1997) :

لقد تميزت هذه الفترة بنوع من الفراغ السياسي وحصلت فيها الكثير من الأحداث التي ميزتها عن باقي المراحل الأخرى ويمكن إيجاز أهم هذه الأحداث في ثلاثة أحداث أساسية:

- توقيف المسار الانتخابي عام 1992: في ضوء هذا الحدث تم استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الذي زاد من تعقيد الأحداث إلى جانب إعلان حالة الحصار وبداية حملات الاعتقالات الواسعة التي وصلت إلى ما يقارب 13000 معتقل جلهم من أنصار حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما دفع بالكثيرين من الجزائريين إلى تبني فكرة التطرف والتوجه نحو العمل المسلح وبالتالي دخول الجزائر في دوامة من العنف والعنف المضاد دامت عشر سنوات تقريبا⁽¹⁰⁾.
- صدور قانون الأحزاب عام 1997: وقد نص هذا القانون على تسمية الأحزاب السياسية بدلا من تسميتها بالجمعيات ذات الطابع السياسي كما تم في ضوء هذا القانون حظر توظيف مكونات الهوية الوطنية في تسمية الأحزاب وهو ما أدى إلى تغير تسميات الكثير من الأحزاب مثل حزب حركة المجتمع الإسلامي الذي تحولت تسميته إلى حزب حركة المجتمع السلم، وحركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة⁽¹¹⁾.
- ظهور حزب ثاني للسلطة الحاكمة يدعى بحزب التجمع الوطني الديمقراطي والذي تحصل على أغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم 5 جوان 1997 ب 156 مقعدا أي بنسبة 33.66% وفوزه كذلك في الانتخابات المحلية التي أجريت يوم 23 أكتوبر 1997 بـ 55.18% على مستوى البلديات و 52.44% على مستوى الولايات⁽¹²⁾.

ج/ المرحلة الثالثة (1999-2011):

بعد رئاسيات 15 أفريل 1999 التي فاز بها "عبد العزيز بوتفليقة"، أكد هذا الأخير على مشروع "المصالحة الوطنية" التي سبق أن طرحها الرئيس السابق "اليامين زروال" كفكرة وجسدها فيما بعد بوتفليقة من خلال "قانون الرحمة" سنة 1995 كوسيلة لحل الخلافات والمنازعات أو بالأحرى كحل جذري للأزمة التي خلفتها سنوات الجمر "1991-1999"، وقد شهد مسار الأحزاب السياسية في الجزائر منذ تاريخ 1999 تحولات أخرى في هيكلتها، بحيث تم فيه منع اعتماد أحزاب جديدة مما أدى إلى تقلص عدد الأحزاب من 60 حزب إلى 30 حزب وذلك بعد صدور القانون رقم 09/97 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية، وفي آخر انتخابات برلمانية ومحلية التي أجريت سنة 2007 وصل عدد الأحزاب إلى 24 حزب، ومن بين الأحزاب التي لم تعتمد: حركة الوفاء والعدل، الجبهة الديمقراطية، الاتحاد من أجل

الديمقراطية، الجمهورية، البديل الديمقراطي... إلخ، ويرجع سبب تقليص أعداد الأحزاب إلى رغبة الدولة في ضمان الاستمرارية ومواجهة المعارضة التي تهدد أمن واستقرار الدولة⁽¹³⁾.

د/ المرحلة الرابعة (2012 إلى الآن):

تميزت هذه الفترة بمحاولة السلطة التكيف مع مجريات الثورات العربية وهو ما جعلها تصدر قانون جديد للأحزاب عام 2012 الذي تم بموجبه الترخيص لعدد كبير من الأحزاب في وقت وجيز من بينها: الحركة الشعبية الجزائرية وحزب تجمع الأمل وجهة المستقبل.... إلخ، هذه الأحزاب التي تأسس بعضها نتيجة لانشقاقات حزبية وبعضها الآخر ولد من رحم جمعيات ولجان مساندة للرئيس السابق بوتفليقة⁽¹⁴⁾.

لكن إذا ما نظرنا إلى التعددية الحزبية في الجزائر بنظرة أكثر واقعية يمكننا القول إنها تعددية تسير وفق منطق وعقلية الحزب الواحد، ذلك أن التعددية الحزبية الفعلية في الأنظمة الديمقراطية هي التي تفرض وجود أكثر من حزبين يتنافسان على السلطة باستخدام آليات الانتخاب وهو ما لا نجده في الجزائر، التي جاءت فيها التعددية الحزبية كنتيجة حتمية لفشل نظام الحزب الواحد الذي يمثله حزب جبهة التحرير الوطني في تحقيق التنمية وإصلاح المنظومة السياسية، فقد وصل عدد الأحزاب إلى أكثر من 60 حزب إلا أن أغلب هذه الأحزاب أكدت ضعف قدرتها التأثيرية في الشارع، كما أن هذه التعددية لم تغير شيء في الخارطة الحزبية ما عدى السيطرة الواضحة لحزب جبهة التحرير الوطني، وربما هناك جملة الاعتبارات التي جعلتها تقوم بشكل أعوج على حد تعبير "محمد الدين عميمور" ومن بين أهم هذه الاعتبارات:

- أولاً: قرار السلطة في ما يخص التأكيد على تسمية الأحزاب " بجمعيات" بدلا من " أحزاب" غير أن هناك فرق واسع وشاسع بين المصطلحين.
- ثانيا: فتح كل المجال أمام حزب الجبهة وإبقاءه كحزب سيد وصاحب السيادة في مقابل شل حركة كل الأحزاب السياسية الأخرى.
- ثالثا: توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطين القضائية والتشريعية⁽¹⁵⁾.

ثانيا/ الأحزاب السياسية الجزائرية ورهان الثقافة السياسية :

هناك جملة من العوامل المتداخلة التي ساهمت في تشكيل الثقافة السياسية في الجزائر، منها ما هو متعلق بالعوامل الجغرافية ومنها ما هو مرتبط بالأرضية التاريخية (تعاقب الغزاة على أرض الجزائر خاصة الاستعمار الفرنسي) ومنها ما هو مرتبط بمتغيرات الهوية كالدين الإسلامي واللغة العربية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر⁽¹⁶⁾.

وقد ورثت دولة ما بعد الاستقلال من كل تلك العوامل خصائصها الثقافية وتركيبها الداخلية وموازن القوى السياسية بين أطرافها الفاعلة ومناهج تسييرها وعلاقتها بالمجتمع، كما قد ورثت الكثير من القيم السياسية والسلوكيات كهشاشة الخطاب السياسي وغياب الشفافية، وسيطرة العسكري على المدني وغلق الأبواب أمام النقاش السياسي العلني والاتجاه نحو العمل السياسي السري، وكل ذلك أنتج معاداة للعنصر المثقف والحزب السياسي والتعددية السياسية بوجه عام⁽¹⁷⁾. ومن كل هذه المتغيرات التي ساهمت في بناء ثقافة سياسية جزائرية يمكننا فهم الكيفية والآليات التي تتشكل من خلالها الأحزاب السياسية في الجزائر، كما يمكن في ضوءها فهم الضعف الذي تعاني منه هذه الأحزاب سواء من حيث قدرتها التأثيرية أو من حيث خطابها الأيديولوجي أو من حيث البرامج ونشر الوعي.

كما أن المتتبع لمسار نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر قبل وبعد التعددية الحزبية يكشف بوضوح عن مدى الانقسام الموجود بين هذه الأحزاب ومفهوم الديمقراطية على مستوى الممارسة، حتى دستور 1989 الذي فتح المجال أمام التعددية الحزبية ويعتبر ميلاداً للتعددية الحزبية في الجزائر قد جاء ميلاداً غير طبيعياً على حد تعبير "عبد الناصر جابي" في كتابه "الجزائر: الدولة والنخب" (2008)، بحيث أكد فيه أن التعددية في الجزائر عرفت انحرافاً منذ البداية فقد تأسست على أسس عرقية ودينية وتاريخية فئوية، وهو ما جعل الجزائر تدخل في دوامة العنف كادت أن تعصف بالدولة الجزائرية الناشئة⁽¹⁸⁾.

وكل هذه المعطيات تفسر لنا كيف تساهم بيئة الثقافة السياسية السائدة في إنتاج أحزاب سياسية في الجزائر شكلاً ومضموناً، وهو ما يمكن أن نلتمسه من خلال الممارسات السياسية لهذه الأحزاب على أرض الواقع قبل الاستقلال وبعده، التي يتبين فيها بوضوح غياب ثقافة سياسية للتعبير بصفة مستقلة عن كيان السلطة بخصوص الإدراك والرؤية واتخاذ القرار، وكل ذلك كاف بأن يعبر عن أزمة هوية حقيقية تعاني منها هذه الأحزاب من حيث الرموز

والقيم الثقافية التي تتبناها، وهو ما سنحاول توضيحه في الفقرات التالية كأساس يمكننا من فهم حيثيات هذه الأزمة وانعكاساتها على وعي المواطن الجزائري .

ثالثا/ أزمة الهوية السياسية للأحزاب الجزائرية بين الرموز والقيم الثقافية:

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين الهوية السياسية للحزب وبين هوية البيئة السياسية التي يتشكل فيها هذا الحزب ويستمد منها تصورات لقضايا المجتمع، ويشكل برامجه ويجسدها في شكل أفعال وممارسات سياسية تتضمن أبعاد رمزية وقيم ثقافية، وفي غياب هذه الهوية يصبح الحزب عبارة عن متجر توزع فيه البضائع المغشوشة تشبه تلك المواد المهربة التي لا يمكن تحديد تاريخ إنتاجها أو مدة صلاحيتها وهذا ما يشكل في النهاية أزمة هوية لدى هذا الحزب، والرموز والقيم الثقافية التي يؤمن بها الحزب ويعمل على تجسيدها تعتبر من مقومات هويته السياسية، فالرموز نعني بها في هذا السياق تلك التي تتضمنها طبيعة الخطاب السياسي للأحزاب الجزائرية على اعتبار أن القراءة في متنه يمكننا من فهم رمزيته حق الفهم، أما القيم الثقافية التي تتبناها هذه الأحزاب فنعني بها تلك المعايير التي تستمد منها هذه الأخيرة من الثقافة السياسية الأم وتعبّر عنها بممارسات وسلوكيات لا يمكن فهمها إلا في ضوء ربطها ببيئتها الثقافية والاجتماعية.

1/ طبيعة الخطاب السياسي للأحزاب : الرموز والدلالات

إذا كان الخطاب السياسي نظريا يعرف بأنه فن التواصل والتأثير في أكبر عدد ممكن من الناس، باعتباره نص ذو سمات مركبة من الإيحاءات المعنوية ذات أبعاد وخصائص محددة، يتعلق مضمونه بقضايا الشعب وتتعلق أهدافه بالسلطة والصراع من أجل الحصول عليها، فإنه من ناحية الواقع والممارسة يتشكل ضمن ما أسماه "بيار بورديو" *Pierre Bourdieu* "اللغات المسموح بها" أي ما يجب أن يقال ضمن المسموح به أيديولوجيا والسكوت عن المحرم، وكل كلمة في الخطاب بإمكانها أن تتحول إلى رمز يعبر عن منظومة ثقافية واجتماعية لمجتمع ما في زمن ما، فالخطاب السياسي قد يوظف التاريخ والأحداث المجردة لينقلها إلى ساحة الأيديولوجي والحزبي والسياسي ⁽¹⁹⁾.

كما أن فن الإلقاء في الخطاب السياسي يعد من العناصر الأساسية التي تجعل خطاب المسؤول أيّا كان موقعه يصل إلى عقل المتلقي أو المخاطب ويستولي على مشاعره وأحاسيسه،

ويجعله يتأثر بهذا الخطاب ويقتنع بأفكاره ومحتوياته حتى لو كان المعني يعترض على كثير من النقاط الواردة فيه⁽²⁰⁾.

والقراءة في مضمون ومحتوى الخطاب السياسي للأحزاب في الجزائر تكشف عن مشكلة أعمق تتجاوز فنيات الإلقاء وهي ضعف محتوى الخطاب، الذي يتميز في مجمله بأساليب التهديد والوعيد والترهيب للخصم والشعبوية في تشريح الواقع المعاش، والأهم من كل ذلك خلوه من برامج حقيقية تحاكي واقع المجتمع ومستجداته، وهو بذلك خطاب يركز على الغايات لا على الوسائل أي أنه لا يعبر اهتماما بالراهن وبالمشاكل الاجتماعية التي يطرحها الشعب باستمرار، ويتجه الخطاب بدلا من ذلك إلى الحديث عن غايات عليا مثل: نعمة الأمن، الاستقرار، الوطنية، التي تتجاوز المشكلات المحلية، وهي إشكالية لا تخص الأحزاب الجزائرية فحسب بل تقع فيها أغلب الأحزاب العربية، وهو ما أكدته "عبد الناصر جابي" في قراءته للخطاب السياسي للأحزاب في الحملات الانتخابية، وقد بين أن الانتخابات المحلية تعكس أكثر من غيرها أزمة الخطاب والبرامج لدى الأحزاب السياسية والتي يعكسها الخلط الحاصل بين البرامج الوطنية والمحلية فيلاحظ حسب جابي أن الخطاب الحزبي خلال هذا النوع من المواعيد يتضمن حلولاً تقترحها لمشاكل اجتماعية كبيرة على غرار أزمة البطالة والسكن والتي تتطلب إجراءات على المستوى الوطني وهي بعيدة كل البعد عن الصلاحيات المخولة لرئيس البلدية الذي يسير ميزانية محدودة تقرر على المستويات العليا، كما يضيف جابي أن الأحزاب السياسية بهذا المعنى يجعل من خطاباتها عديمة المصداقية لدى المواطن، مما يخلق بعد ذلك اهتزاز الثقة والعزوف عن التصويت⁽²¹⁾.

ويتبين من كل ذلك أن الخطاب السياسي الحزبي في الجزائري يعاني إشكالية على المستويين: المستوى اللغوي وعلى مستوى الدلالة والمضمون، وهي أزمة في الواقع تتمحور حول مسألة عدم توافق الرسالة مع الواقع الاجتماعي وعدم فهم مضمون الرسالة لانشغالات ومطالب المواطن، وهو الشيء الذي يجعل من الخطاب مجرد حبر على ورق بعيد كل البعد عن الإقناع، الأمر الذي يتطلب بالضرورة استخدام آليات فعالة واستراتيجيات تأثير أكثر قوة وفعالية في الخطاب السياسي الحزبي لتجاوز أزمة الخطاب.

2/ القبيلة كبراديعم للأحزاب السياسية :

إن تشبع الثقافة السياسية للمواطن الجزائري خصوصا والعربي عموما بقدرسية الأعراف والتقاليد (العروشية) وخضوعه لها واحترامه لمبادئها أكثر من انصياعه للقانون، وقناعة الفرد بأن العرش والقرية والدوار هو قانون وأخلاق وحماية في ذات الوقت ⁽²²⁾، كل ذلك أنتج لنا موروث ثقافي تأصل في السلطة الأبوية (الشخص الأكبر له معرفة أكبر حتى وإن كان غير متعلم) وهذه الثقافة صاغها المجتمع في شكل أمثال شعبية على سبيل المثال: (اللي فاتك بليلة فاتك بحيلة)، ما يؤكد أن التكوين الاجتماعي للمجتمع الجزائري هو تكوين قبلي وما دام هو كذلك فإن معظم قيمه يستمدّها من " القبيلة" بما فيها القيم السياسية، وهذا ما تؤكده الكتابات التاريخية والدراسات الأنثروبولوجية التي تخبرنا بالأدوار التي تلعبها البنى التقليدية، إلى جانب رابطة الدم والزعامة الكاريزمية في تشكيل الدولة في المنطقة المغاربية ⁽²³⁾. إن مثل هذه الثقافة أنشأت لنا أحزاب سياسية تطغوا عليها سلطة القبيلة " الأبوية" وهو واقع لا يمكن إنكاره والأمثلة على ذلك كثيرة، فالتواجد والتموقع الاستراتيجي لبعض الأحزاب يؤكد ذلك بوضوح، مثل حزب "جبهة القوى الاشتراكية"، و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" المتواجدان بصورة مركزة في منطقة القبائل الكبرى والصغرى، أو حزب " الكرامة" بالغرب إلى جانب النتائج التي تتحصل عليها هذه الأحزاب وغيرها في مختلف الانتخابات (الرئاسية، التشريعية، المحلية) لخير دليل على ميلها وتمركزها تبعا لخريطة الولاءات القبلية، وهو وضع يبين منطق خضوع الأحزاب السياسية في الواقع لسيطرة الأقلية التي تتمثل في قيادات الحزب فيغيب بذلك حكم الأغلبية ليحل محله حكم الأقلية الذي يستعين لتوطيد ذلك الحكم في الغالب بالولاءات القرابية والمناطقية ⁽²⁴⁾.

وما زالت القبيلة إلى اليوم حاضرة بقوة بين الأحزاب السياسية في الجزائر، لكن الوضع يختلف قليلا بين الماضي والحاضر، فإذا كانت القبيلة قديما هي من توجه وتؤطر رجال الأحزاب وكان التمحور حول حزب واحد فإن الوضع الآن تغير بحيث باتت الأحزاب تتنافس وتتصارع من أجل ضم القبيلة لصفها لكسب رمزية لهذه الأحزاب خاصة في ضوء فشلها وعدم قدرتها على حشد الجماهير، والأسوأ من كل ذلك امتد التنافس على القبيلة من بين الأحزاب إلى داخل الحزب الواحد بهدف دعم طرف للصعود وإسقاط أطراف أخرى.

ومن كل ذلك يتحدد لنا أننا أمام معضلة حقيقية تتمحور حول كيفية بناء دولة وطنية حديثة في ظل أحزاب لا زالت تستمد سلطتها الشرعية من القبيلة وكبارها ؟.

رابعاً/ الأحزاب السياسية ومسألة الوعي السياسي للمواطن الجزائري:

1/ واقع الممارسة الحزبية وانعكاساتها على وعي المواطن :

يعد الوعي السياسي من أهم أشكال الوعي الاجتماعي تأثيراً على الأفراد والجماعات، "فالوعي السياسي هو خبرة يحتاجها الفرد من أجل تنظيم شؤون المجتمع المحلي المحيط به، ولكي يتم ذلك الوعي يجب أن تتوفر الدراية والعلم عن ذاتنا وذوات الآخرين"، وبالتالي فإن الوعي السياسي في أبسط معانيه يشير إلى درجة من المعارف والخبرات ذات طابع سياسي تمكن الأفراد من فهم الواقع السياسي حق الفهم وإدراك كل حيثياته⁽²⁵⁾، ولا يمكن بأي حال تصور وعي سياسي دون خلفية ثقافية سياسية معينة كما أنه لا يمكن تصور ثقافة سياسية دون وعي سياسي يخرج بها من فلك التنظير إلى فلك الممارسة السياسية في الواقع، كما أن للأحزاب السياسية كذلك دور في تشكيل الوعي السياسي للأفراد داخل المجتمعات في ضوء الثقافة السياسية السائدة التي أنتجتها، من خلال الأدوار الوظيفية التي تقدمها خاصة تلك المتعلقة بالتعبئة السياسية من حيث تكوين الاتجاهات وتوجيه الرأي العام وتوعية المواطن الفرد قصد ربط مصالحه الخاصة مع المصالح العامة، وتكون آلية تشكيل هذا الوعي حسب طبيعة هذه الأدوار الوظيفية وكذا طبيعة البرامج التي تقدمها ومدى تطبيقها في الواقع وظروف نشأة هذه الأحزاب وأهدافها الأيديولوجية.

والأحزاب السياسية في الجزائر قد ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل وعي سياسي معين لدى الأفراد، لكن أهم ما يميز هذا الوعي هو ثقافة المقاطعة والعزوف السياسي، خاصة إذا علمنا طبيعة تكوين هذه الأحزاب ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، وكيف تمخض في شكل أزمات تعاني منها هذه الأحزاب (أزمة الخطاب والقبيلة)_كما وضعنا ذلك سلفا_ وكل ذلك بإمكانه أن يوضح فشل هذه الأحزاب في إنتاج الوعي الجمعي، وهذا الفشل أنتج ثقافة أخرى لدى الشباب الجزائري وهي الأغاني الرياضية التي تجد مكانها في مدرجات الملاعب حين تتحول الأغاني الرياضية التي ينتجها أنصار الفرق والمدرجات إلى شعارات المسيرات الحاشدة التي تعبر عن وعي سياسي من نوع آخر، وقد يوحي ذلك بأن صوت هذه الأحزاب لم يعد مسموعا في الأوساط الشعبية أو أنه على الأقل لا يلبي حاجياتهم ولا يسهم في صناعة الرأي العام⁽²⁶⁾.

بالإضافة إلى الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها في صنع الصحوة وتنمية وعي الأفراد سواء في المجتمع الجزائري أو في المجتمعات العربية الأخرى، التي خلفت ساحة مفتوحة للمتطلبات الشعبية المستمرة بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وكسرت حواجز

الخوف والرهبة لدى الأفراد والجماعات، إضافة إلى التعبئة السياسية وصياغة الرأي العام ومحاسبة الحكومات بطريقة غير متوقعة، وهو الأمر الذي جعل الأحزاب (أحزاب السلطة) والحكومة الجزائرية تكافح لمواجهة هذه الشبكات بشتى السبل والآليات⁽²⁷⁾.

وإذا ما نظرنا إلى الواقع السياسي في الجزائر وعلاقة أفرادها بالعمل السياسي فيمكن القول إنها علاقة يتخللها الكثير من التوتر والقلق، فالإحصائيات تدل "أنه منذ أول انتخابات تشريعية في عهد التعددية، كان ذلك في العام 1992 إثر ذلك، نظمت الجزائر أربع انتخابات تشريعية، جرت أعوام 1997 و2002 و2007 و2012، فيما عرفت خمس انتخابات رئاسية أعوام 1995 و1999 و2004 و2009 و2014، وخلالها لم تتجاوز أعلى نسبة مشاركة فيها 63 في المئة وتدنّت إلى 43 في المئة في انتخابات 2007"⁽²⁸⁾.

ما يقال عن الوضع السياسي في الجزائر عموما يقال عن الأحزاب السياسية بوجه الخصوص، وبما أن هذه الأحزاب هي بمثابة مؤسسات وقنوات للتعبئة والثقافة السياسية بفضل ما تملكه من قوة في التنظيم والتأثير على الأفراد، إلا أن الواقع السياسي في الجزائر يخبرنا عكس ذلك، ويؤكد لنا في كل مرة مدى ضعف أغلب الأحزاب اتجاه تشكيل الرأي العام وتفعيل المشاركة السياسية.

النتائج والتوصيات:

تم تناول في الورقة البحثية موضوع الأحزاب السياسية وتحديات الثقافة السياسية في الجزائر، وقد تبين فيها بوضوح جملة التأثيرات التي تمارسها الثقافة السياسية السائدة على بنية وتركيبية الأحزاب السياسية، وتم التوصل إلى بعض الاستنتاجات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ من حيث نظام التعددية الحزبية يتبين أنه نظام أفرز انعكاسات سلبية مع ما هو مطلوب من حيث ترسيخ مبدأ التداول على السلطة والقيام بدور المعارضة والانتقال إلى الديمقراطية الفعلية.
- ✓ تبين أن الأحزاب السياسية في الجزائر تعاني أزمة حقيقية على مستوى الهوية والثقافة التي تتبناها والتي تتجلى تداعياتها في ثلاث مستويات أساسية :
- ✓ غياب ثقافة سياسية للتعبير بصفة مستقلة عن كيان السلطة بخصوص الإدراك والرؤية واتخاذ القرار.

- ✓ وجود تدني في مستويات الخطاب السياسي لدى أغلبية الأحزاب السياسية من حيث الشكل والمضمون، وقد أفرز ذلك مشكلة حقيقية تتلخص في عدم توافق مضمون الرسالة مع الواقع الاجتماعي .
- ✓ أغلبية الأحزاب تقوم على أساس الانتماءات القبلية، الأمر الذي يفسر معظم سلوكياتها والأهداف والأيدولوجيات التي تسعى إليها، مما جعل من مسألة بناء دولة وطنية حديثة مسألة صعبة المنال في ضوء أحزاب لا تزال تستمد سلطتها من القبيلة وكبارها .
- ✓ ضعف أغلبية الأحزاب السياسية اتجاه تأطير المواطن وتكوينه سياسيا، وهي إشكالية أخرى تتلخص في إغفال لأهمية التنشئة السياسية وفعالية الأدوار التوعوية في ذهنية أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر .
- ✓ أما أهم التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن نختم بها، نوجزها في ما يلي:
- ✓ الحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة لتعزيز قيم الديمقراطية الفعلية.
- ✓ غرس قيم الثقافة السياسية الفعلية من خلال الاستثمار في عملية التنشئة السياسية قصد إشراك المواطن في الحقل السياسي .
- ✓ ضرورة الاهتمام بالخطاب السياسي لغة ومضمونا من طرف الأحزاب والقادة السياسيين وجعله خطابا يتماشى مع متطلبات المجتمع.
- ✓ التخلص من ثقافة التسلط والرضوخ والقبلية في الحياة السياسية والاجتماعية والاتجاه نحو تفعيل قيم الديمقراطية التي تضمن للمواطن حق المشاركة في اتخاذ القرار.

قائمة المصادر والمراجع :

- أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، مجلة الباحث، العدد: 4، 2006.
- أحمد يوسف أحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
- حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010) (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.
- خالد توازي، "محاولة لتفسير النسق الحزبي بالجزائر والمغرب: مقارنة سوسيوتاريخية"، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة، العدد: 7، الجزائر، جوان 2015.
- الدستور الجزائري لسنة 1976، المؤرخ في : 24 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية رقم: 94، 1976.

- زهيرة بن علي، "تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية"، مجلة القانون، العدد: 2 جويلية 2010.
- سعيد قسنطيني، الخطاب السياسي في الجزائر : إلى أين؟، 11 جوان 2020، متاح على موقع الحوار على الرابط التالي: <https://cutt.us/GHEs7> ، تاريخ الزيارة: 5 فبراير 2021.
- عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.
- عمر علي أحمد حمدي، مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي، مجلة دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد: 10، 2014.
- فتيحة زماموش، العزوف الإنتخابي في الجزائر الهاجس والرهان، 13 جانفي 2017، متاح على موقع صوت ألترا على الرابط التالي: <https://cutt.us/duSts>، تاريخ الزيارة: 10 فبراير 2021.
- كريم محمد، إرهاب البلاغة : لماذا علينا ألأنقع في هوى السلطة ؟، 27 أوت 2018، متاح على موقع حفريات على الرابط التالي: <https://cutt.us/drTly> ، تاريخ الزيارة : 5 فبراير 2021
- لقرع بن علي، "التعددية الحزبية في الجزائر المسار والمخرجات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، أكتوبر 2017.
- محمد أرزقي فراد، قراءة في كتاب " الجزائر: الدولة والنخب" للدكتور عبد الناصر جابي، 14 ديسمبر 2008، متاح على موقع الشروق على الرابط التالي: <https://cutt.us/syJH9> ، تاريخ الزيارة: 1 فبراير 2021.
- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.
- محمد خداوي، القبيلة، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2014.
- مقراني، الخطاب السياسي للأحزاب في الحملة الانتخابية، 30 أفريل 2012، متاح على موقع جزيبرس على الرابط التالي: <https://cutt.us/gQJ33>، تاريخ الزيارة : 6 فبراير 2021.
- نصر الدين حديد، أهانج الألتراس ..هنا صنعت الأناشيد الرسمية للحراك الشعبي، 5 أفريل 2019، متاح على موقع جزائر ultra على الرابط التالي: <https://cutt.us/XyAUo>، تاريخ الزيارة: 7 فبراير 2021.
- نوي الجمعي، الأحزاب السياسية والمسألة الاجتماعية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2019.

الهوامش:

- (1) أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004"، مجلة الباحث، العدد: 4، 2006، ص. 123.
- (2) نوي الجمعي، الأحزاب السياسية والمسألة الاجتماعية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2019، ص. 463.
- (3) الدستور الجزائري لسنة 1976، المؤرخ في: 24 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية رقم: 94، 1976.
- (4) عبد الله بالحبیب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 154.
- (5) عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص. 31.
- (6) أحمد سويقات، مرجع سابق، ص. 124.
- (7) لقرع بن علي، "التعددية الحزبية في الجزائر المسار والمخرجات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، أكتوبر 2017، ص 33-33.
- (8) أحمد سويقات، مرجع سابق، ص. 125.
- (9) حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010) (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011، ص. 168.
- (10) محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص. 146.
- (11) لقرع بن علي، مرجع سابق، ص. 32-33.
- (12) أحمد سويقات، مرجع سابق، ص. 126-127.
- (13) حسين مرزود، مرجع سابق، ص. 279.
- (14) لقرع بن علي، مرجع سابق، ص. 32.
- (15) زهير بن علي، "تحول النظام السياسي الجزائري نحو التعددية الحزبية"، مجلة القانون، العدد: 2، جويلية 2010، ص. 206.
- (16) أحمد يوسف أحمد و آخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص. 81.
- (17) نفس المرجع، ص. 81.
- (18) محمد أرزقي فراد، قراءة في كتاب "الجزائر: الدولة والنخب" للدكتور عبد الناصر جابي، 14 ديسمبر 2008، متاح على موقع الشروق على الرابط التالي: <https://cutt.us/syjh9>، تاريخ الزيارة: 1 فبراير 2021.
- (19) كريم محمد، إرهاب البلاغة: لماذا علينا أننعق في هوى السلطة؟، 27 أوت 2018، متاح على موقع حفريات على الرابط التالي: <https://cutt.us/drTly>، تاريخ الزيارة: 5 فبراير 2021.
- (20) سعيد قسنطيني، الخطاب السياسي في الجزائر: إلى أين؟، 11 جوان 2020، متاح على موقع الحوار على الرابط التالي: <https://cutt.us/GHEs7>، تاريخ الزيارة: 5 فبراير 2021.
- (21) مقراني، الخطاب السياسي للأحزاب في الحملة الانتخابية، 30 أبريل 2012، متاح على موقع جازيرس على الرابط التالي: <https://cutt.us/gQJ33>، تاريخ الزيارة: 6 فبراير 2021.

- (22) محمد خداوي، القبيلة، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2014، ص. 522.
- (23) خالد توازي، "محاولة لتفسير النسق الحزبي بالجزائر والمغرب: مقارنة سوسيوتاريخية"، المجلة الجزائرية للسياسيات العامة، العدد: 7، الجزائر، جوان 2015، ص. 134.
- (24) محمد خداوي، مرجع سابق، ص. 457-458.
- (25) عمر علي أحمد حمدي، مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي، مجلة دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد: 10، 2014، ص. 52.
- (26) نصر الدين حديد، أهانج الألتراس ..هنا صنعت الأناشيد الرسمية للحراك الشعبي، 5 أبريل 2019، متاح على موقع جزائر ultra على الرابط التالي: <https://cutt.us/XyAUo>، تاريخ الزيارة: 7 فبراير 2021.
- (27) عمر علي أحمد حمدي، مرجع سابق، ص. 52.
- (28) فتية زماموش، العزوف الإنتخابي في الجزائر الهاجس والرهان، 13 جانفي 2017، متاح على موقع صوت ألترا على الرابط التالي: <https://cutt.us/duSts>، تاريخ الزيارة: 10 فبراير 2021.